



العراقية تأمل اجتماعاً "أخيراً" لحسم حقائب الأمن

متابعة / المدى

مجلس الوزراء نوري المالكي بشأن حسم المناصب الأمنية.
وكان المتحدث باسم حزب المؤتمر الوطني محمد الموسوي كشف الاربعة الماضي عن أن الجبلي تم ترشيحه رسمياً لوزارة الداخلية من قبل التحالف الوطني الذي ينتمي إليه، فضلاً عن ائتلاف الكتل الكردستانية، في الوقت الذي تأكد حصول موافقة أغلب الكتل السياسية على هذا الترشيح مقابل عدم تحفظ أو معارضة أي جهة لذلك.

الحقائب الأمنية، مبيناً أن "العراقية لم تتسلم حتى الآن أي رد من المالكي".
وأوضح المالكي أن "الكتل السياسية اتفقت على أن تتوفر ثلاثة شروط في المرشح للحقائب الأمنية هي الكفاءة والاستقلالية والإجماع الوطني"، لافتاً إلى أن "الحديث عن ترشيح أحمد الجبلي لمنصب وزير الداخلية لا يزال يتداول في وسائل الإعلام فقط ولم يكن هناك شيء رسمي حتى الآن".
وتابع أن "العراقية لم تتلمس أي جديّة من رئيس

أكدت القائمة العراقية أنها تنتظر رداً من رئيس الوزراء نوري المالكي على طلبها بعقد اجتماع لحسم الحقائب الأمنية.
وقال المتحدث باسم القائمة حيدر الملا وكالة كردستان للأخبار إن "قائمته وجهت دعوة لرئيس الوزراء نوري المالكي بشأن عقد اجتماع لحسم

الوقوفان الشيعي والسني يمهلان الحكومة لتحسين الأوضاع

الاحتجاجات تلتئم اليوم . . والمالكي يدعو إلى إجهاضها بسبب "الصدامين"

وكان وكيل وزارة الداخلية عدنان الأسدي كشف في وقت سابق عن وجود ٤٠ وثيقة استخبارية تفيد بوجود مخططات لتنفيذ عمليات إرهابية وقتل وحرق وطعن لمتظاهري الجمعة، داعياً وسائل الإعلام إلى توعية الناس بخطورة التظاهر، مبدياً في الوقت ذاته استعداد الأجهزة الأمنية لحماية المتظاهرين.

من جانبها، طالبت رئاسات الأوقاف الشيعي والسني والمسيحي في بيان مشترك، امس، المشاركين في التظاهرات المبلوئية المقرر انطلاقها في عموم العراق اليوم الجمعة بمنح الحكومة العراقية مهلة "كافية" لتلمس أثر المصادقة على الميزانية العامة ثم الحكم عليها، كما دعت منظمات الأوقاف والقيادات الأمنية إلى ضمان سلامة المتظاهرين وتنفيذ مطالبهم، محذرة في الوقت نفسه من المنسدين في التظاهرات.

كما اعتبر مرجع ديني بارز هو محمد اليعقوبي في بيان صدر عن مكتبه، أن تظاهرات الجمعة المرتقبة مثيرة للشك والتوجس لعدم معرفة الجهات التي تقف وراءها.

وتشهد البلاد منذ نحو ثلاثة أسابيع تظاهرات شعبية استلهمت من التظاهرات التي تجوب الدول العربية والتي أدت حتى الآن إلى سقوط نظامين سياسيين في تونس ومصر، وتتركز مطالب المتظاهرين في العراق على توفير الخدمات وفرص العمل وصون الحريات وضممان حرية التعبير إضافة إلى معاقبة المفسدين في الدولة، وقد تخلل بعضها صدامات بين القوات الأمنية والمتظاهرين، أدت إلى وقوع عدد كبير من الضحايا بين قتيل وجريح حين قام متظاهرون بإشعال النار بمبان حكومية، لاسيما في مدينة الكوت، مركز محافظة واسط، بعدما أطلقت القوات الأمنية النار على المتظاهرين، ما أسفر عن مقتل أحدهم وإصابة ٤٩ آخرين.

بكل مؤسساتها حمايتكم والإستماع إلى أصواتكم ومعالجة مشاكلكم".
كما دعا المالكي إلى "أخذ الحيطة والحذر منة الأشخاص الذين يفتقدون الأخلاق والقيم"، مؤكداً أن "الاحتجاجات يجب أن تكون سلمية، وأن تكون في إطار القانون، وأن تكون في إطار الديمقراطية".

وأشار المالكي إلى أن "الاحتجاجات يجب أن تكون سلمية، وأن تكون في إطار القانون، وأن تكون في إطار الديمقراطية".
وأشار المالكي إلى أن "الاحتجاجات يجب أن تكون سلمية، وأن تكون في إطار القانون، وأن تكون في إطار الديمقراطية".

وأشار المالكي إلى أن "الاحتجاجات يجب أن تكون سلمية، وأن تكون في إطار القانون، وأن تكون في إطار الديمقراطية".
وأشار المالكي إلى أن "الاحتجاجات يجب أن تكون سلمية، وأن تكون في إطار القانون، وأن تكون في إطار الديمقراطية".

من خلال تلك التظاهرة، مشيراً إلى أن "من حق العراقيين التظاهر في أي زمان أو مكان آخر عدا يوم غد".
وأضاف المالكي أن "معاناة المواطنين وحاجتهم إلى الخدمات والإصلاحات الأخرى لا يستطيع أحد نكرانها أو التقليل من شأنها، وأنا شخصياً اعتبر ذلك ليس فقط مشروعاً، وإنما يمثل في بعض الأحيان الحد الأدنى مما يجب أن يحصل عليه المواطن من حياة كريمة وعزيرة"، مبيناً أن "هناك معلومات وأدلة دامغة لا تخفى على الكثير من العراقيين، تؤكد محاولات جهات معروفة لدى الجميع ممن كانوا هم السبب الرئيس في التدهور الذي نعيشه اليوم، القفز على مطالب الشعب المشروعة وتوجيهها إلى جهة أخرى وفقاً لمآربهم، وأولئك بكل صراحة يخططون ليستفيدوا من تظاهرة يوم الجمعة لأغراضهم الخاصة".

وأكد المالكي أن "الإرهابيين والقاعدة وغيرهم يقفون مع الذين يفكرون بعودة البعث السابق والأيام والحقية السوداء والمقابر الجماعية والأسلحة الكيميائية ومصاردة الحريات، كما يتعمنون عودة من لا يريدون الخير للبلاد"، لافتاً إلى أن "هؤلاء ستجدونهم أعلى صوتاً منكم وأكثر حماسة للمطالبة بكل ما من شأنه إشاعة الفوضى والإخلال بالنظام العام وتعرض مؤسسات الدولة والممتلكات الخاصة والعامة للخطر، في محاولة للانقضاض على كل ما حققناه من مكتسبات في حياة ديمقراطية وانتخابات حرة وتبادل سلمي للسلطة وإطلاق الحريات".

وأشار المالكي إلى أن "اجتماع يوم أمس الأول مع رئيس الجمهورية وقيادات الكتل السياسية تضمن تكليفه بوضع الحقائب المذكورة أمام الشعب مع أخذ الحيطة والحذر"، منوهاً بأن "من حق الشعب أن يحتفظ بحقه في التظاهر متى ما شاء وفي أي مكان يريد وواجب الحكومة والدولة

متابعة / المدى

بينما يُتوقع أن تشهد العاصمة بغداد الجمعة مظاهرة حاشدة أكبر حجماً من الاحتجاجات الصغيرة التي نُظمت خلال الأسبوعين الماضيين وتركزت مطالباتها على مكافحة الفساد وتحسين الخدمات إضافة إلى تخفي مسؤولين محليين بدلاً من السعي لتغيير الحكومة، دعا رئيس الوزراء نوري المالكي العراقيين إلى إجهاض التظاهرات بدعوى أن من يقف وراءها هم البعثيون والصداميون، كما يقول.

وتواتر الدعوات في مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت ومواقع الترويجية عراقية، إلى القيام بتظاهرة كبيرة اليوم الجمعة، في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد.

ويعاني العراق من نقص كبير في الخدمات، وبخاصة ما يتعلق بالطاقة الكهربائية وتعبيد الطرقات والوحدات السكنية في وقت تعود فيه أحداث التظاهرات إلى الشارع العراقي تدريجياً بعد آخر محطة لها في البصرة وما عرف بـ"تظاهرة الكهرباء".

من جانبه، دعا رئيس الحكومة امس الخميس، الشعب العراقي بمختلف أطرافه وفتاته ومكوناته إلى إجهاض تظاهرة الخامس والعشرين من شباط/أيار من أهداف وصفها بأنها "تخريبية" وتريد إعادة العراق إلى الورا، وأكد أن ذلك لا يعني إلغاء حق العراقيين بالتظاهر، مبيناً أن للعراقيين الحق بالتظاهر في أي مكان وزمان غير يوم غد.

وقال نوري المالكي في كلمة وجهها للشعب العراقي، "أنعو المثقفين والأدباء ومنظمات المجتمع المدني والعاملين والفلاحين والأطباء والمؤسسات والعملاء والمعلمين والمهندسين وكافة أطراف الشعب إلى عدم المشاركة في تظاهرة يوم غد وإجهاض الأهداف التي يسعى المخربون لتحقيقها



تأجيل عقد عكاظ لاعتراض ثان من مجلس الانبار

متابعة / المدى

أعلنت وزارة النفط، أمس الخميس، عن تأجيل توقيع عقد تطوير حقل عكاظ الغازي، عازية السبب إلى اعتراض مجلس محافظة الأنبار على العقد للمرة الثانية.

وقال وزير النفط عبد الكريم لعيبي خلال مؤتمر صحفي عقده في مبنى الوزارة ببغداد وحضرته السومرية نيوز، "إن مجلس محافظة الأنبار اعترض على توقيع عقد تطوير حقل عكاظ الغازي وأضاف شروطاً للتوقيع، مبيناً أنه "الاعتراض الثاني من نوعه". وأضاف لعيبي أنه "لا يمكن إضافة شروط مجلس المحافظة، التي تتضمن بناء مجمعات سكنية، إلى العقد"، مشيراً إلى أن "الوزارة ستحاول الاتفاق مع المجلس لتسوية الخلاف".

وكان من المفترض أن يتم اليوم توقيع عقد تطوير الحقل بالأحرف الأولى في مبنى الوزارة.

وكان مجلس محافظة الأنبار أصدر، في تشرين الثاني الماضي، قراراً يقضي بمنع تصدير غاز حقل عكاظ غرب المحافظة كمادة خام، واشترط إنخاله في الصناعات التحويلية، لافتاً إلى أن القرار استند إلى الدستور العراقي الذي يسمح لمجلس المحافظات باتخاذ هذا النوع من الإجراءات، كما أكد أن الشارع الأنباري سيخرج بتظاهرات واعتصامات في حال رفضت الحكومة المركزية تنفيذ القرار.

التفاصيل ص ٢

2 قلق في الناصرية من تدهور الأوضاع

4 الفيضوك يشعل الانتفاضات والثورات في الوطن العربي

5 محافظ ميسان يهدد بكشف "بؤر الفساد والمفسدين" في المحافظة

متابعة / المدى

الحالي سيكون العام الأخير لوجود المدارس الطينية في العراق، كما يوضح المتحدث باسم الوزارة وليد حسين، الذي اقر في تصريح لاذاعة العراق الحر بان موازنة الوزارة للعام الحالي ما تزال دون المستوى المطلوب لتنفيذ مشاريع الوزارة، خاصة في مجال بناء المدارس.

ويبلغ عدد المدارس الطينية في العراق نحو ١٢٠٠ مدرسة تتركز معظمها في محافظة ذي قار، إلا أن حسين يقول أن هذا العدد تراجع

متابعة / المدى

ذلك التلكؤ"، وتابع قائلاً "الحاجة الفعلية للعراق من الوحدات السكنية حتى عام ٢٠١٥ تبلغ أكثر من مليوني وحدة سكنية بحسب تقارير منظمة الإهبي (تاج) وهيئة الإسكان العليا في العراق، مستنداً بالقول "لكن لاسف الشديد الخطة الخمسية التي وضعناها لهذا العام والعام المقبل لا تتجاوز ١٥ ألف وحدة سكنية فقط".

ودعا الدراجي "مجلس النواب والقيادات السياسية إلى دعم زيادة تخصيصات الإسكان لأنه لا يزال هناك نقص حدود المليون وحدة سكنية، كما يجب أن تكون هناك حملة كبيرة لدعم الإسكان في العراق كونه محرك اقتصاد البلد".

ونفى الدراجي أن "تكون هناك مشاكل علي تخصيص الأراضي لإقامة مشاريع الإسكان"، مشيراً إلى أن "وزارة البلديات والأشغال العامة الاتحادية متعاونة جداً في هذا الشأن".

المدارس الطينية تخرج الحكومة . . رغم وعود بالحل

متابعة / المدى

الحالي سيكون العام الأخير لوجود المدارس الطينية في العراق، كما يوضح المتحدث باسم الوزارة وليد حسين، الذي اقر في تصريح لاذاعة العراق الحر بان موازنة الوزارة للعام الحالي ما تزال دون المستوى المطلوب لتنفيذ مشاريع الوزارة، خاصة في مجال بناء المدارس.

ويبلغ عدد المدارس الطينية في العراق نحو ١٢٠٠ مدرسة تتركز معظمها في محافظة ذي قار، إلا أن حسين يقول أن هذا العدد تراجع

اختلف تربويون ومسؤولون بشأن المدارس الطينية في محافظة المنفى جنوب العراق، فممن من وصف المشيد بالكارثة الإنسانية مصفا جسيم المعينين المسؤول، ومن طالب بضرورة إغلاقها لانتشار تلاميذها من موت محقق، في حين ناشد بعضهم رئيس الوزراء ووزير التربية بوقف معالجة الموضوع جزئياً.

ففي مشهد بانس يمثل ملحقين دراسيين من بين سبعة ملاحق

الإسكان؛ أموالنا قليلة لا نستطيع بناء وحدات



بينما تواصل المدن الشرقية "المحررة" تشكيل ادارات الملاء فراغ السلطة الحاصل بعد انهيار الحكم المركزي.
ولم تحاول الحكومة الليبية إعادة بسط سيطرتها على الأجزاء الشرقية من البلاد بعد، فيما عدا بلدة جداليا غربي بنغازي حيث تقول الانباء إن قوات الامن والقوات الموالية للحكومة تصطدم مع المحتجين على الطريق المؤدية إلى بلدة سرت مسقط رأس القذافي.

وكان متظاهرون لبيبيون قد خرجوا في وقت سابق إلى شوارع مدينتي بنغازي وطبرق وهم يطوقون منبهات سياراتهم ويلوحون بالاعلام الليبية القديمة ويطلقون الألعاب النارية فيما وصفه صحفيون بحفلات شعبية كبيرة.
ونقلت وكالة رويترز عن واحدة من سكان بنغازي قولها: "لقد عانينا الأمرين لمدة ٤١ عاماً، فقد قتل القذافي العديد من الناس. نحن بلد غني، ولكن معظم الليبيين أفقر من الفقر نفسه".
وتقول عدة وحدات عسكرية شرقى البلاد إنها توحدت تحت قيادة جديدة مؤيدة للمحتجين،

٧٠٠ على الأقل.
الانه من الصعب التحقق من صحة الرقم من مصادر مستقلة.
لكن وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني قال قبل ذلك ان تقديرات وصفها بأنها "موتوقة" تشير إلى سقوط نحو ألف قتيل في تلك الاضطرابات.
اما منظمة هيومان رايتس ونش حقوق الانسان، ومقرها نيويورك، فما زال تقديرها الجزئي لعدد القتلى بحدود ٣٠٠ قتيل.
ولكن رغم التهديدات التي اطلقها القذافي في خطابه الأخير، يقول ناشطو المعارضة إنهم يخطون لتنظيم تظاهرة احتجاجية في طرابلس

فولهم إنهم يخافون مباحرة بيوتهم خشية ان تطلق عليهم القوات الحكومية النار.
في هذه الأثناء تصاعدت الضغوط على القذافي، الذي يزداد عزلة وسط الادانات الدولية لعليبات القمع والدعوات لفرض عقوبات على نظامه فضلاً عن استقالات كبار المسؤولين في النظام الليبي، وتشير آخر الأنباء إلى وصول ضحايا الاضطرابات لنحو ألف قتيل.
فقد قالت منظمة دولية معنية بحقوق الإنسان - الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان - إن عدد قتلى الاحتجاجات التي عمت أجزاء واسعة من ليبيا، والتي بدأت في الرابع عشر من هذا الشهر، بلغ

طرابلس. وقالت بعض الوحدات العسكرية في شرق ليبيا إنها وحدت قيادتها دعماً للقوات المناوئة للحكومة.
في غضون ذلك، يحاول الزعيم الليبي معمر القذافي تعزيز سيطرته على طرابلس والجزء الغربي من البلاد، بينما تمكن المحتجون من بسط سيطرتهم على شرقي البلاد.
وتبدو معظم شوارع مدينة طرابلس مهجورة لا يتجول فيها المسلحون موالون للقذافي، بينما تصل تقارير عن انتفاضات في مدن مصراتة والزاوية في الجزء الغربي من البلاد.
ونقلت وكالات الانباء عن عدد من سكان طرابلس

متابعة / المدى

تكرت تقارير من ليبيا أن الحكومة الموالية للعقيد معمر القذافي تفقد مزيداً من سيطرتها على الأراضي الليبية في ظل مواصلة قوى المعارضة تعزيز مكاسبها على الأرض.
وقال شهود عيان إن قوات موالية للقذافي تحرس العاصمة طرابلس كما تنتشر الدبابات في ضواحي المدينة.

وتجمع سكان مدينة بنغازي في طوابير من أجل الحصول على قطع سلاح انتزعت من أفراد الشرطة والجيش استعداداً لما أسموه معركة

تفاصيل أخرى ص ٦